المنحى الوظيفي عند الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز

Fonctional Grammer according to Al djurdjani in his work delail elijez

الاسم واللّقب: محمد بوادي.
الشهادة: دكتوراه علوم + تأهيل

ملخّص المقال:

تهدف هذه الدّراسة إلى تقصي ملامح التّفكير الوظيفي في الفكر العربي اللّساني، وتفاديا لإحداث الانفصام بين الدرس اللغوي العربي والدرس اللغوي الغربي، جمعت هذه الدراسة بين التراث والحداثة موظفة أحدث النظريات اللسانية للكشف عن خبايا التراث العربي وإمكاناته الكثيفة وطاقاته الإبداعية، ونقصد هنا "**نظرية النحو الوظيفي**" التي تهتم بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللّغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها" الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل منه رسالة تواصلية ناجحة، هذا وقد وقع الاختيار على رمز من رموز الدرس اللساني العربي ألا وهو عبد القاهر الجرجاني(ت 471)، من خلال كتابه "دلائل الإعجاز" لنبين أنّ الكثير من المقولات اللسانية الحديثة التي جاء بها سوسير وجاكبسون وغيرهما لها في التراث اللساني العربي ما يماثلها ويفوق.

الكلمات المفاتيح: المنحى الوظيفي، الفكر اللساني، الخطاب، الرسالة التواصلية، المقولات اللسانية.

Abstract:

Title: Fonctional Grammar according to Al Djurdjani in his work Delail Elijez.

This essay aims at studying the fonctional thinking features according to the arabic linguistic view. In order not to separate arabic linguistic course from occidental one, this study has combined patromony and modernity following the most modern linguistic theories to reveal what is disguised by the arabic patrimony, its big capabilities and creative abilities. I mean by that the fonctional theory of grammar which is concerned with the study of the relation between linguistic activity and its users, and its manners to use linguistic signs successfully, its contexts and the different contextual categories surrounding "the discourse". In addition to that, looking for the agents that make of it a successful message for communication . Abd Elkaher who is the arabic linguistic course symbol is chosen with his work Dalail El Ijez to make clear that a big number of linguistic says of Saussure and Jakobson...have equivalents in the arabic linguistic patrimony.

Key words: fonctional grammar, linguistic view, discourse, message for communication, linguistic say.

Résumé :

." L'intitulé de l'article : la direction fonctionnelle chez Eldjurdjani dans son ouvrage "Dalail el Ijez

La presente etude a pour objectif d'examiner les traits de la réflexion' fonctionnelle selon la pensée linguistique arabe. Pour ne pas séparer le cours linguistique arabe du cours linguistique occidental, cette étude a Jumelé patrimoine et modernité tout en faisant recours aux théories linguistiques les plus modernes visant à dévoiler ce

que cache le patrimione arabe, ainsi que ses firtes capacités et son pouvoir créatif. Pour cela, On entend "la théorie de la grammaire fonctionnelle" qui s'occupe de l'étude de la relation entre l'activité linguistique et ses usagers, et des manières et des façons d'utiliser les marques linguistiques avec succès, des contextes et les differentes couches contextuelles qui encadre" le discours", chercher les facteurs qui font de lui un message de communication réussi. Abd Elkaher Eldjurdjeni qui est un repère du cours linguistique arabe (471), a été choisi avec son ouvrage "Delail Elijez"pour montrer qu' un bon nombre d' énoncés linguistiques modernes avancés par . Entre autres, Saussure et Jakobson ont leurs équivalents dans le patrimione linguistique arabe.
Les mots clés :direction fonctionnelle,pensée linguistique,discours, message de communication, énoncé linguistique.

أوّلا: تمهيد:

إنّ استثمار المبدأ الوظيفي القائم على أساس علاقة البنية بالوظيفة في اللّغة العربية يسهم بفعالية في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، ولقد تفطّن الدارسون إلى وجود جذور لهذا المبدأ في تراثنا اللغوي العربي المنظور إليه في مجموعه (نحوه، وبلاغته، وأصوله وتفسيره..) فمن النّحاة والبلاغيين الذين تعرضوا له، عبد القاهر الجرجاني (ت471 ﻫ)، في "دلائل الإعجاز الذي يراعي هذا المبدأ ويسميه: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" .

ثانيا: موضوع الدراسة وأهدافها:

ونظرا لما قدمه الجرجاني في هذا المجال، اخترته ليكون محور الدراسة، و حصرتها في القسم الأول من الدلائل لأنه أولى – في هذا الجزء – عناية كبيرة لعلم المعاني، لأنّه الأساس الذي بنى عليه بلاغته، و هي تمثل في أغلبها العلاقة بين البنية والوظيفة، وصلتها بما تتعرض له الجملة، وذلك في قوله هو الذي يدخل تحت ما سمي بعلم المعاني الذي يختص بتتبع سمات التراكيب، إنّ تركيز الجرجاني على علم المعاني، جعله مصدر اهتمام اللسانيات التداولية حاليا عند الباحثين العرب، لأنه يركز في هذا الجانب على تراكيب الكلام المفيد، و طابقته بمقتضى الحال، لتمييز الجيد من الرديء، وهذا بالضبط ما تسعى إليه التداولية المعاصرة.

حاولت هذه الدراسة أن تجيب عن جملة من التساؤلات، أهمها:

–ما الوظيفية وما هي مبادئها ؟ –فيم تتجلى ملامح المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي ؟ –فيم تتجلى علاقة البنية بالوظيفة عند الجرجاني ؟

–ما هي أهم الخصائص الوظيفية المتجلية في الدلائل ؟

والهدف الذي ترومه هذه الدراسة هو محاولة الوقوف على خصائص الوظيفية العربية – من خلال الدلائل للجرجاني –التي تجعل منها مشابهة للوظيفية الغربية المعاصرة، ومختلفة عنها في الوقت نفسه. وحتى تبلغ الدراسة غايتها ارتأيت تناول العناصر الآتية: تمهيد، الوظيفية الماهية والوظائف، الوظيفية العربية (النحاة والبلاغيين)، نماذج من علم المعاني في كتاب الدلائل، خاتمة.

ثالثا: الوظيفية الماهية والمبادئ:

المعلوم أنّه لكلّ نظريّة مبادئ وأسس تقوم عليها، إذ لا تتمّ إلاّ بواسطتها، ولا تُعرف إلاّ من خلالها. كما تكون لها إرهاصات تمثّل الخلفيّة المعرفيّة الّتي تنطلق منها. فكذلك الأمر بالنّسبة لنظريّة النّحو الوظيفيّ إذ لا تختلف عمّا سواها من النّظريّات اللّسانيّة في تميّزها بأعلام ومبادئ وأسس وإرهاصات تُفردها عن باقي النّظريّات الحاضرة في ميدان علم اللّغة.

1-: *المفاهيم:* حتّى لا تُجحف نظريّة النّحو الوظيفيّ حقّها في هذا البحث، كان أولى مباحث هذه الدّراسة التّطرّق إلى المفهوم الّذي يقوم عليه مشروع النّظريّة الوظيفيّة، ألا وهو مفهوم الوظيفة.

1-1- لغة:

أ- المعاجم العربيّة: تأتي مادة [وَظَفَ] في اللّغة العربيّة بصيغ عدّة: الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصّفة، المصدر...من قبيل: وَظَفَ، موظَّف، وَظيفة، وَظيفيّ، تَوْظِيف...، فكان من الصِّيَغ والمعاني الحاضرة في المعاجم اللّغويّة العربيّة، الآتي ذكره:

وَظَفَ: فوَظَفَ فلانُ فلانا إذا تَبعه، ووَظَفَ البعيرَ إذا أصاب وَظيفَهُ، و قَصَّر قيدَه، ووَظَفَ الشّيءَ على نفسِه، أيْ أَلْزَمَها إيّاه، ووَظَفَ على الصَّبي كلّ يوم حفظ آيات من كتاب الله عزّ وجلّ، أيْ عَيَّن له آيات لحفظها.

الوَظِيف: جمعه أَوْظِفَة، ووُظُف: وهو ما فوق الرّسغ إلى مفصل السّاق (من الخيل والإبل).

الوَظِيفَة: ما يُقدَّر من طعام أو رِزْق، والوَظيفة أيضا: العَهْد والشَّرط، والمنصب والخِدمة المعيَّنة، وجمعها وَظائِف، ووُظُف.[1] ، ومن المجاز: للدُّنيا وظائف، أي نُوَب ودُوَل، قال:

أَبْقَتْ لَنَا وَقعات الدَّهْرِ مكرمة مَا هَبَّتْ الرِّيحُ وَالدُّنْيا لها وُظُف).[2]

1-1-ب- القواميس الأجنبيّة:

وأمّا القواميس الأجنبيّة، فهي الأخرى أسهبت في ذكر صيغ ومعاني المادّة اللّغويّة –موضوع البحث- مع التّمثيل لها. فجاءت هذه المادة في معجم أكسفورد للحديث على ثلاثة أوجه: اسمًا، وفعلاً، وصفةً.[3]

فالفعل function، جاء بمعنى واحد:Towork ; to be in work؛أيْ القيام بعمل ما.

والاسم function، وهو ما احتمل معنيين:

الأوّل: The purpose or special duty of a person or thing؛ بمعنى الغاية أو الهدف، أو واجب خاص لشخص أو شيء.

الثّاني: An important social event؛ أي حدث اجتماعي مهمّ.

والصّفة functional؛ وهي الأخرى تحمل معنيين:

الأوّل:Pratical and usefulratherthan attractive؛ بمعنى عمليّ، وتطبيقيّ، ونافع يساعد على حلّ مشكلة عمليّة، فهو إذن وظيفيٌّ.

الثّاني: Working ; beingused؛بمعنى شغّال ومُستَعمَل.

وكذلك الأمر بالنّسبة لقاموس Le Robert الفرنسي، الّذي لوحظ فيه هو الآخر تعدّد صيغة fonction بين الإسميّة، والفعليّة، والصّفة.

ففي الإسميّة fonction، إما أن تدلّ على الوظيفة والعمل. فوظيفة الشّخص، ما يجب عليه إنجازه في عمله. ووظيفة الشّيء، عمل أو نشاط خاصّ. أو أن تدلّ على اسم الفاعل fonctionnaire الموظَّف.

والصّفة fonctionnel، بمعنى وظيفيّ.

والفعل fonctionner، القيام بوظيفة ما.[4]

رغم تعدّد صيغ ومعاني مادة [وَظَفَ] في المعاجم اللّغويّة العربيّة والأجنبيّة، إلاّ أنّها تتفّق في بعض من تلك المعاني، كالمنصب والخدمة...ويبقى الفيصل في اعتماد معنى دون غيره هو السّياق.

1-2- اصطلاحا: من الملاحظ أنّ مادة [وَظَفَ] حملت صُوَرًا ومعان عدة في جانبها اللّغويّ، حتّى في جانبها الاصطلاحيّ فإنّ [الوَظِيفة] تحمل أكثر من معنى واحد.

الوظيفة كعلاقة، بحيث يرد مصطلح الوَظيفة دالاً على العلاقة القائمة بين مكوّنين، أو مكوّنات في المركّب الاسميّ أو الجملة، فهي إذن رابط بنيويّ قائم بين مكوّنات الجملة أو مكوّنات المركّب.[5]

فيمكن أن تكون الوظيفة، هي المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ، أو الصّورة الكلاميّة في الجملة المكتوبة أو المنطوقة، على المستوى التّحليليّ أو التّركيبيّ، وهي في اللّغة العربيّة قسمان: وظائف صرفيّة، ووظائف نحويّة.

فالوظائف الصّرفيّة، هي المعاني الصّرفيّة المستفادة من الصّيغ المجرّدة لمباني التّقسيم.

وأمّا الوظائف النّحويّة، فهي المعاني النّحويّة، وهي بدورها قسمان: وظائف نحويّة عامّة مستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام (كالخبر والانشاء، الإثبات والنّفي، الطلب، التّعجّب...) ووظائف نحويّة خاصّة (كوظيفة الفاعليّة، والمفعوليّة، والحاليّة...).[6]

وأمّا الوظائف في النّحو الوظيفيّ، فهي ثلاث: تركيبيّة، ودلاليّة، وتداوليّة. وقد تستعمل الوظيفة بمفهوم العلاقة للدّلالة على تلك الوظائف.[7] والوظيفة كدور، ويقصد به الغرض الّذي تسخّر الكائنات البشريّة اللّغات الطبيعيّة من أجل تحقيقه، فالدّور إذن يخصّ اللّغة بوصفها نسقًا كاملاً.[8]

ولعلّ المقصود بكلمة الوظيفة في أبسط معانيها، أن تكون مرادفة لكلمة استعمال. فالحديث عن وظائف اللّغة مثلا، يعني الطّريقة الّتي يستعمل بها النّاس اللّغة لينجزوا بها أهدافا وأغراضا كثيرة ومتباينة.

وهو موضوع – أي وظائف اللّغة – حاز اهتمام الكثير من الباحثين، إذ نجد عددا من التّصنيفات المألوفة لتلك الوظائف، ولعلّ ما يهمّ في هذا السّياق، هو التّصنيف القائل بالوظيفة التّواصليّة للّغة. فهاته الأخيرة كانت من أهمّ مبادئ الوظيفيّة، فماهي الوظيفيّة؟، وما هي مبادئها"[9]

(***الوظيفيّة***) نظريّة لسانيّة، انبثقت من أفكار **سوسير**، وتجسّدت في الأعمال الّتي انتجت الفونولوجيا (**مدرسة براغ**)، وأعمال **مارتيني**، ومدرسته في فرنسا. فالوظيفيّة (أو اللّسانيّات الوظيفيّة) ترفض دراسة اللّغة كنسق صوريّ، يمكن أن يدرس اللّغة في ذاتها، بمعزل عن وظيفتها المركزيّة، وهي التّبليغ).[10]

وعلى أساس هذا المبدأ، الّذي يُضاف إليه مبدأ تبعيّة البنية للوظيفة، يمكن التّفريق بين نظريات وظيفيّة، وأخرى غير وظيفيّة. وليس التّفريق بين نظريات وظيفيّة، وأخرى صوريّة، ذلك أنّ الصوريّة، والّتي تعني وضع قواعد تجريديّة تدرس الظّواهر اللّغويّة دون تعيّين، لا تناقض الوظيفيّة، بل إنّ كلّ الأنحاء صوريّة ولا عيب في أن يجمع النّموذج اللّغويّ الواحد بين الصوريّة والوظيفيّة.[11]

2-: في المبادئ: ترتكز الوظيفيّة، مثل غيرها من النّظريّات اللّغويّة، على جملة من الأسس والمبادئ العامّة، تقاسمتها معظم الاتّجاهات الّتي تنطوي تحت هذه النّظريّة فحملت صبغة الاتّجاه الوظيفيّ. فكان أوّل ما يتمّ التطرّق إليه في هذا المبحث، هو عرض تلك المبادئ المنهجيّة الوظيفيّة العامّة في جملة من النّقاط الموجزة، ليتمّ بعد ذلك التّفصيل في تلك الّتي وردت في الفكر اللّغويّ العربيّ مؤاسرةً المبادئ المنهجيّة الوظيفيّة المعتمدة في الدّرس اللّسانيّ الوظيفيّ المعاصر. ويمكن حصر مبادئ الوظيفية في اللآتي:

– اللّغة أداة مسخّرة لتحقيق وظيفة التّواصل داخل المجتمعات البشريّة.[12]، وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل، والتي تتفرع منها وظائف أخرى: تعبيرية وإقناعية وغيرها، وتقوم مقاربة اللغة على أساس أنّها أداة للتواصل بين أفراد المجتمع الواحد، وبين المجتمعات البشرية ككل. ويفهم من هذا المبدئ أنّ النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها

من وجهة نظر وظيفية، أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات –محددة جزئيا على الأقل– بمختلف الأهداف التواصلية التي تسعى اللغات إلى تحقيقها.

– علاقة البنية اللّغويّة بالوظيفة علاقة تبعيّة، إذ لا يمكن وصف الخصائص البنيويّة، دون الرجوع إلى الخصائص الوظيفيّة. بل إنّها تذهب إلى أبعد من ذلك، بحيث ترى النّظريّة الوظيفيّة بأسبقيّة الوظيفة على البنية، وأسبقيّة المستوى التّداوليّ على نظيره التّركيبيّ.[13]، يرتكز هذا المبدأ على أنّ الوظيفة تتحكم في بنية اللغة عامة، وبنية ما يمكن أن ينتج داخلها من أنماط خطابية على محوري التزامن والتكوّر، بمعنى أنّ النحو الوظيفي نظرية في التركيب والدلالة منظورا إليها من وجهة نظر تدلولية.

– القدرة اللّغويّة قدرة تواصليّة، لا تنقسم إلى قدرتين متمايّزتين (نحويّة وتداوليّة)، وإنّما هي نسق واحد من القواعد البنيويّة، والقواعد التّداوليّة المترابطة.[14]، فالقدرة التواصلية هي موضوع الدرس اللساني، وتشمل كلّ المعارف اللغوية والخطابية وغيرها، التي تمكّن من إنتاج أي خطاب وفهمه وتحويله إمّا ترجمة أو تفسيرا، أو تأويلا، أو شرحا.

و(المقصود بالقدرة اللّغويّة (في مقابل الإنجاز)، المعرفة الّتي يختزنها المتكلّم–السّامع عن طريق الاكتساب، والّتي تمكّنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناه من العبارات السليمة).[15]

–الكليّات اللّغويّة، عند اللّغويّين الوظيفيّين، كليات بنيويّة–وظيفيّة، تجمع بين بنيات معيّنة، وما تسخّره هذه البنيات لتأديَة أغراض تواصليّة. والكليّات اللّغويّة، هي تلك الخصائص الّتي تتقاسمها اللّغات الطبيعيّة على اختلافها.[16]، –(يفطر الطفل، باعتباره كائنا بشريًّا، على مجموعة من المبادئ العامّة (الكليّات اللّغويّة)، تمكّنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة معيّنة، لغة العشيرة اللّغويّة الّتي ينمو فيها).[17]

–السّعي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:[18]، يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى تحقيق ثلاث كفايات رئيسة، هي:

•الكفاية التّداوليّة: وهي ما يربط بين خصائص العبارات اللّغويّة، وكيفية استعمالها في سياق ومقام خاصّين. إذ يتمّ على مستواها التّعامل مع العبارات اللّغويّة على أنّها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معيّن، في إطار سياق وموقف معيّنين.[19]

•الكفاية النّفسيّة: وهي الّتي تعكس ثنائية: الانتاج/الفهم، إذ تنقسم النّماذج النّفسيّة إلى نماذج الانتاج الّتي تحدد كيفية بناء العبارات اللّغويّة ونطقها، ونماذج فهم تحدّد كيفية تحليل العبارات وتأويلها.[20]

•الكفاية النّمطيّة: فالدّراسات النّمطيّة تروم وصف خصائص أكثر عدد من اللّغات وإرجاعها إلى أنماط معيّنة على أساس معايير معيّنة.[21] وهو أمر يصعب تحقيقه بل قد يستحيل، ومردّ ذلك أنّ كلّ لغة تتميّز بخصائص ومقوّمات تميّزها عن غيرها من المنظومات اللّغويّة.

رابعا: *شواهد عن الوظيفيّة من علم المعاني في الدلائل:*

إنّ الحديث عن الوظيفيّة في هذا العلم المسمّى **علم المعاني**، يقتضي الحديث عن عدّة مباحث لتفصيل جملة من المعاني المتعلقة بالمبدأ العام، مبدأ علاقة البنية بالوظيفة، رجاء الوقوف على فهم أفضل للتصور الوظيفي في ممارسات اللغويين العرب القدماء. يأتي في مقدّمة هذه المباحث: التّقديم والتّأخير، والحذف، والوصل والفصل... وسنكتفي في هذا المقام بمبحثي التقديم والتأخير والحذف، لتجلي الوظيفية فيهما.

1– التقديم والتّأخير:

يستفتح الجرجانيّ القول في باب التّقديم والتّأخير بأنّه: (باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف

عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان.)[22]، إنّ الجرجانيّ بمفهومه هذا للتّقديم والتّأخير، يُرجع الفضل في لطائف معاني الكلام وبدائعها، إلى تحويل لفظها من مكان إلى مكان؛ ذلك أنّ المعنى اقتضى تقديم ما قدِّم، وتأخير ما أخِّر.

ثمّ فرّق بين نوعين من التّقديم:

الأوّل: تقديم على نيّة التّأخير؛ وهو تقديم لا يتغيّر فيه حكم المقدّم النّحويّ، مثاله:

-تقديم الخبر على المبتدأ: منطلقٌ زيدٌ؛ فـ(زيدٌ) مبتدأ وإن أخّرت رتبته، و(منطلقٌ) خبر وإن قدِّمت رتبته.

-تقديم المفعول على الفاعل: ضرب عمرًا زيدٌ؛ فـ(زيد) فاعل وإن تأخّرت رتبته، و(عمرا) مفعول وإن تقدّمت رتبته عن الفاعل.

وهذا بدوره يدخل ضمن النّظرة الوظيفيّة للعبارة اللّغويّة، إذ أنّ كلّ مكوّن من مكوّنات الجملة أو العبارة يأخذ وظيفته بالنّظر إلى المعنى أو الوظيفة الّتي يؤدّيها لا بحسب موقعه من الجملة فقط.

الثّاني: تقديم لا على نيّة التّأخير؛ وهو الّذي ينتقل فيه حكم المقدّم النّحويّ إلى حكم آخر، ويتغيّر بابه وإعرابه، مثاله:

-التّساوي بين اسمين في التّعريف: (زيدُ المنطلقُ) و(المنطلقُ زيدُ)؛ فمتى قدِّم (زيد) كان مبتدأ، ومتى أخّر كان خبرا ولم يحافظ على بابه وإعرابه. و الأمر نفسه بالنّسبة لـ(المنطلقُ).

-(ضربتُ زيدا)، و(زيدُ ضربتُه)؛ فـ(زيد) الأولى جاءت منصوبة على المفعوليّة، أمّا وإن قدِّمت ورفعت فهي مرفوعة على الابتداء، فتغيّر بتقديمها بابها وإعرابها.[23]

من الخطأ عند عبد القاهر الاكتفاء بالقول إنّ التّقديم للعناية والاهتمام، لأنّ مثل هذا فيه من اختزال الفكرة وإغماضها، والجرجانيّ -في هذا المقام- يرفض أن تُختصر دلالة التّقديم هذا الاختصار، الّذي يبهم المعنى ويغمضه، فلابدّ من تبيّين وجه العناية، ولا بدّ من البحث عن خصوصيات البنية، والأمر نفسه في صور الكلام الأخرى؛ إذ لابدّ من تبيّين وجه التّعظيم في التّنكير، ووجه الاختصاص في التّعريف...ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال بيان وجه التّعظيم، أو وجه الاختصاص، دون معرفة الأغراض الّتي تُؤم، ومعرفة الأغراض والمقاصد ليست بالأمر الهيّن، وإنّما هي وعي يقظ بسياق الكلام، وجوهر المعنى، ومعرفة دقيقة بتيّاره وجهات انصبابه، وحركته، ونزوعه، والمعنى له نزوع إلى اللّفظ، وله أيضا روم إلى حال من أحوال اللّفظ دون حال آخر، حتّى إنّه ليطلب اللّفظ ويستدعيه، فالمعنى إذن يقودك إلى اللّفظ، وتدخل اللّفظ من باب المعنى مع أنّك غير مستطيع إلاّ أن تدخل المعنى من باب اللّفظ، لأنّه لولاه ما عرفنا شيئا. فهذا حال مبدأ التّعالق بين اللّفظ والمعنى، والّذي بُنيت عليه كلّ أبواب كتاب الدّلائل.[24]

ومن الخطأ أيضا عند عبد القاهر، تقسيم التّقديم والتّأخير إلى مفيد وغير مفيد، بل لابدّ من استنباط قانون عام يخضع له التّقديم والتّأخير في جميع الكلام، يقول الجرجانيّ: (وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التّفرقة بين تقديم ما قدِّم وترك تقديمه)[25]، إذ يعرض الجرجانيّ في فصل التّقديم والتّأخير جملة من المسائل المتعلّقة بهذا الباب، والقائمة على مبدأ التّعالق بين اللّفظ والمعنى، والبحث عن الأسرار والعلل الكامنة وراء ذلك، دون الاكتفاء بالقول إنّه للعناية والاهتمام -كما سبق التّفصيل في ذلك- ولأنّ ذكرها يطول شرحه، سيُعرض لبعض منها موجزة في النّماذج الآتيّة:

-إنّ الشكّ في الفعل نفسه، والاستفهام عن وجوده يقتضي بنية أو لفظا غير البنية الّتي يكون الغرض منها الاستفهام عن الفاعل أو الشكّ من هو، أو التردّد فيه. فمتى كان الغرض الاستفهام عن الفعل، كان هو الأولى بالتّقديم (أفعلتَ؟)، ومتى كان الغرض الاستفهام عن الفاعل، كان هو الأولى بالتّقديم عن الفعل (أأنت فعلتَ؟)، فالمعنى والقصد هو الّذي يحدّد البنية الّتي يظهر بها ويخرج فيها على شكل صورة لفظيّة.[26]

-الأمر نفسه في مسألة التّقديم و التّأخير في النّفي، فمتى أردتّ أن تنفيَ عنك فعلا لم يثبت أنّه مفعول، كان الأولى بك تقديم الفعل (ما ضربتُ زيدا)، كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضُرِب، بل يجوز أن يكون ضَرَبَه غيرك، وأن لا يكون قد ضُرِب أصلا. ومتى أردتّ أن تنفيَ عنك فعلا ثبت أنّه مفعول، كان الأولى بك تقديم الفاعل، في مثل (ما أنا ضربتُ زيدا)، فالمعنى أو القصد منه أنّ زيدا مضروب حتما، والقصد أنْ تنفيَ كونك الضارب له.[27]

-يقول الجرجانيّ: (واعلم أنّ الّذي بان لك في الاستفهام والنّفي، من المعنى في التّقديم، قائم مثله في الخبر المثبت.)[28]؛ إذ يؤكّد بقوله هذا على أنّ القاعدة في الخبر المثبت، لا تختلف عن سابقتها في النّفي والاستفهام. فمتى كان القصد إلى الفاعل، فإنّه يقتضي ذلك تقديم الفاعل وبناء الفعل عليه (أنا فعلتُ)، والمعنى —عنده– في هذا القصد ينقسم قسمين:

الأوّل: أن يكون الفعل فعلا قد أردتّ أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنّه فاعله دون واحد آخر، فهو إذن قَصْرُ الفعل على الفاعل دون آخر (أنا كتبت في معنى فلان).

الثّاني: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردتّ أن تحقّق على السّامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشكّ؛ فهو إذن ليس كالقسم الأوّل الّذي يقصر الفعل على الفاعل دون آخر، وإنّما هو للتّحقيق على السّامع بأنّ الفاعل قد فعل، فتبدأ بذكر الفاعل لكي تباعده بذلك من الشُّبهة، وتمنعه من الانكار، في مثل: (هو يعطي الجزيل).[29]

والجرجانيّ في حديثه عن تقديم المحدّث عنه وأسرار ذلك كالتّنبيه والتّحقيق، فإنّه لا ينكر فضل سابقيه في التعرّف على ذلك، كسيبويه مثلا في الكتاب.[30]، كما يذكر أنّ تقديم ذكر المحدّث عنه يكثر في الضّمان والوعد (أنا أعطيك)، كما يكثر كذلك في المدح (أنت تجود حين لا يجود النّاس). فمعرض المدح يقتضي تقديم المحدّث عنه (الممدوح).[31]

ينبّه الجرجانيّ أنّه حين يكون الفعل ممّا لا يشكّ فيه و لا ينكر، فإنّه لا يقدَّم ذكر المحدّث عنه، فتقول (قد خرج)، ولا حاجة للقول (هو قد خرج)، فأنت تخبر عن رجل من عادته أن يخرج في كلّ غداة، وهو ليس بشيء يشكّ فيه السّامع، وهو ممّا يساير أيضا مبدأ التّعالق بين البنية والمقام، فمقام الشّكّ يستدعي تقديم المحدّث عنه، أمّا وإن كان شيئا لا يستدعي للشكّ فإنّه لم يحتج إلى تقديمه.[32]

ثمّ ينبّه عبد القاهر إلى أنّ تقديم المحدّث عنه في الخبر المنفيّ لا يختلف عن تقديمه في الخبر المثبت، فيقول: (واعلم أنّ هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفيّ ما اقتضاه في المثبت...).[33]

-كما يقول الجرجانيّ في فصل التّقديم والتّأخير الخاص بالنّكرة: (إذا قلتَ: "أجاءك رَجل؟"، فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من واحد من الرّجال إليه، فإن قدّمت الاسم فقلت: "أ رَجل جاءك؟"، فأنت تسأله عن جنس من جاءه، أ رَجل هو أم امرأة؟)[34]، ففي كلتا الحالتين المجيء حاصل، لكن في الأولى الاستخبار عن عدد الرّجال، إن كان واحدا أو أكثر، وفي الثّانية الاستخبار عن جنس الجائي إن كان رجلا أم امرأة. ومقام الخطاب يقتضي أيّ البنيتين أصحّ وأصدق في الدّلالة من غيرها، ويبقى الدّوران في فلك المقولة التّداوليّة (لكلّ مقام مقال).

في مقابل ذلك، يذهب المتوكّل –من الوظيفيّين المعاصرين– إلى أنّ التّقديم أيّا كان لابدّ من أن يكون ذا دلالة، وهو في هذا المذهب يتبع الجرجانيّ الّذي يعتبر من الخطأ تقسيم التّقديم إلى (مفيد) و(غير مفيد)، على أنّ التّقديم وعدمه ليسا مستويين عنده، وهو مذهب يدلّ على أنّ الغاية من التّقديم و التّأخير، الدّلالة الّتي تتحكّم في المقدّم والمؤخّر.[35]

التّحليل عند الجرجانيّ	التحليل عند الوظيفيّين المعاصرين (المتوكّل)
–قتل الخارجيَّ زيدُ (تقديم المفعول). قد يكون من أغراض النّاسّ في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال (الخارجيّ) يخرج فيعيث ويفسد، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قُتِلَ، وأراد مريد الاخبار بذلك، فإنّه يقدِّم ذكر (الخارجيّ)، فيقول: (قتل الخارجيَّ زيدُ)، ولا يقول: (قتل زيدُ الخارجيَّ)، لأنّه يعلم أن ليس للنّاسّ في أن يعلموا أنّ القاتل له (زيد) جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمّهم ويتصّل بمسرّتهم، ويعلم من حالهم أنّ الّذي هم متوقِّعون له ومتطلِّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد، وانّهم قد كُفُوا شرَّه وتخلّصوا منه.[36]	قد يفصل بين الفعل، وفاعله في العربيّة مكوّن من مكوّنات الجملة، كالمفعول به ذي الوظيفة التّركيبيَّة كما في جملة: قتلَ الخارجيَّ زيدُ. تحتمل ثلاثة اقتراحات، يسمّيها المتوكّل كالآتي: الاقتراح الأوّل: اقتراح (سيمون ديك)، يسمّيه المتوكّل (فرضيّة الذيل)، اقتراح يكمن في أنّ الفاعل ضمير مستتر، أو اللاّصق في (قتل)، على أنّ المفعول به (الخارجيَّ)، وأنّ (زيدُ) ذيل (بدل من الضمير اللاّصق). الاقتراح الثّاني: اقتراح (الفاسي الفهريّ)، يسمّيه المتوكّل (فرضيّة الخفق)، وهو اقتراح لا يختلف عمّا في النّحو الغربيّ إلاّ في استعمال مصطلح الخفق. الاقتراح الثّالث: اقتراح الجرجانيّ، ويسمّيه المتوكّل (فرضيّة المحور)، يكمن في أن المقدَّم (الخارجيَّ) هو ما يهمّ المخاطب أمره، فيحمل هذا المكوّن الوظيفة التّداوليّة المحور، وهي الفرضيّة الّتي يدافع عنها المتوكِّل ويتبنّاها، ويذهب إلى عرض الفرضيتين الأولى والثّانيّة، وتقويم كلتيهما.[37]
–ضربتُ عبدَالله/ عبدُالله ضربتُه. تقديم ذكر المحدّث عنه (عبد الله) يفيد التنبيه له، ففي الأولى منصوب على أنّه مفعول، وفي الثانيّة مرفوع بالابتداء. وفي الجملة الّتي قدِّم فيها المحدّث عنه ورُفع بالابتداء فإنّه نُبِّه له.[38]	ضربتُ: محمول (عمل)، الضمير المستتر (أنا): منفّذ، عبدَ الله: متقبّل. في حين تختلف وظيفة (عبدُ الله) في الجملة الثانيّة، لتصبح وظيفة تداوليّة خارجيّة (مبتدأ).

2- الحذف:

يفتتح الجرجانيّ القول في باب الحذف بأنّه: (باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزْيَد للإفادة، وتجدُكَ أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون إذا لم تبن)[39]، ولا أظنّني أجد تعريفا شافيّا كافيّا للحذف مثل قول الجرجانيّ هذا، الّذي يذهب فيه إلى أنّ الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، ثمّ يفصّل في أمره؛ إذ معلوم أنّ الأصل في الكلام أن يُذكَر، لكن يحدث في مقامات معيّنة -مثل تلك الّتي فصّل فيها الجرجانيّ- أن يصبح حذف الكلام أبلغ منه إذا ذُكِر.

ومن أمثلة تلك المقامات، ما ذكره الجرجانيّ من مواضع حذف المبتدأ، ومنها (القطع والاستئناف)، يقول: (يبدأون بذكر الرَّجُل، ويقدِّمون بعض أمره، ثمّ يدعون الكلام الأوّل، ويستأنفون كلاما آخر. وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ.)[40]، في مثل:

وعَلِمتُ أنى يوم ذا***كَ منازلُ كعبا ونهدا.
قومُ إذا لَبسوا الحَديـ***ـدَ تنمَّروا حلقا وقدّا.[41]

يبدو أنّ الحذف وقع في مقطع جديد من مقاطع المعنى، فقد ذكر في البيت الأوّل قبيلتَيْ (كعب) و(نهد) من غير إشارة إلى ما هم عليه من العدّة والقوّة، ثمّ استأنف حديثا آخر من المعنى فذكر عدّتهم، وبنى هذا الاستئناف على الحذف لقوّة الدّلالة عليه، ولأنّه مناسب لقوّة الانفعال بهذا الجزء من المعنى، فالإحساس بالفروسيّة يعظم حين تكون الملاقاة مع عدوٍّ موفور العدّة عظيم الاقتدار، وحين يقوى التّأثير بالمعنى، ويعظم الاحساس به يكون المقام مقام إيجاز وتلميح مادام ليس هناك ما يدعو إلى النّص على شيء معيّن وإبرازه.[42]

ولذلك يذهب الجرجانيّ إلى أنّه ما من اسم أو فعل تجده قد حُذِف، ثمّ أصيب موضعُه، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى وآنس من النّطق به. فبعض المقامات تقتضي وتوجب الإضمار بدل الإظهار، لأنّ في ذلك من الدّلالة القدر الأكبر من الإيحاء أكثر منه في حالة الإظهار.[43]

وبعد حديث الجرجانيّ عن حذف المبتدأ، فإنّه يتطرّق إلى حذف المفعول به، وينبّه في مقدّمة ذلك أنّ حال الفعل مع المفعول الّذي يتعدّى إليه، حاله مع الفاعل؛ ففي القول: (ضرب زيدُ)، إسناد الفعل إلى الفاعل، والغرض إثبات الضرب فعلا لفاعله (زيد)، وفي القول: (ضرب زيدُ عمرًا)، الغرض إثبات التباس الضّرب الواقع من الأوّل بالثّاني ووقوعه عليه، والفعل هنا عمل الرّفع في الفاعل والنّصب في المفعول، ليُعلَم من الضارب، ومن المضروب، أو على حدِّ تعبير الوظيفيّين المعاصرين للتّفريق بين المنفّذ والمتقبّل.[44]

وكما يُحذف المبتدأ لأغراض تقتضي الإضمار، كذلك الأمر بالنّسبة للمفعول، الّذي يُحذف هو الآخر لأغراض تستدعي ذلك، إلاّ أنّ حذفه يختلف باختلاف أغراض النّاس، فيقول الجرجانيّ في ذلك: (فاعلم أنّ أغراض النّاسّ تختلف في ذكر الأفعال المتعدّيّة)[45]، من تلك الأغراض ثلاثة:

1-فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني الّتي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدّي مثلا، في أنّك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا، في مثل: (فلان يحلُّ ويعقِد)، المعنى في ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشّيء على الإطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرّض لحديث المفعول، حتى كأنّك قلت: (صار إليه الحلّ والعقد، وصار بحيث يكون منه حلّ وعقد).[46]

2-أن يكون للفعل مفعول مقصود قصده معلوم، إلاّ أنّه يحذف من اللّفظ لدليل الحال عليه، وهو قسمان: **الأوّل**: جليّ لا صنعة فيه، مثل: (أصغيتُ إليه)، وهم يريدون (أذني).

الثّاني: خفيّ تدخله الصّنعة، كأن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلِم مكانه، إمّا بجَرْي ذكر، أو دليل حال، إلاّ أنّك تنسيه نفسك وتُخفيه، وتوهم أنّك لم تذكر ذلك الفعل إلاّ لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعدّيه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول، في مثل:

شجْوُ حُسّاده وغيظ عداه***أن يَرى مُبصر وَيَسمَع وَاع.[47]

المعنى: أن يرى مبصر محاسنَه، ويسمع واع أخبارَه وأوصافه.[48]

3-يعرض الجرجانيّ نوعا آخر من الإضمار والحذف، يسمّى (الإضمار على شريطة التّفسير)، مثاله: (أكرمني وأكرمتُ عبدَ الله)، تريد: (أكرمني عبدُ الله وأكرمتُ عبدَ الله)، ثمّ تركت ذكره في الأوّل استغناء بذكره في الثّاني، وهو النّوع الّذي يكثر —في رأي الجرجانيّ- في كلام الفحول، في مثل:

لو شئتَ لم تفسد سماحة حاتم***كرما، ولم تهدم مآثر خالد.[49]

الأصل: (لو شئت ألاّ تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، ثمّ حُذف ذلك من الأوّل استغناء بدلالته في الثّاني عليه. والرّجوع إلى مثل هذا القول: (لو شئت ألاّ تفسد سماحة حاتم لم تفسدها)، يصير إلى كلام غثّ، وإلى شيء يمجّه السّمع وتعافه النّفس، وذلك أنْ في البيان إذا ورد بعد الابهام وبعد التّحريك له أبدا لطفا ونُبلا لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرّك. وهذا من الأسرار الكامنة لحذف المفعول في النّفس.[50]

حذف المفعول ليس بليغا في كلّ مقام، وإنّما يحدث أن يكون ذكره أحسن من حذفه.[51] وهو أيضا من الأمور الّتي فصّل فيها الجرجانيّ في هذا المبحث مع التّمثيل.

وظاهرة الحذف في نظرية النّحو الوظيفيّ، تعدّ ظاهرة طبيعيّة يفرضها السياق أو المقام فرضا، لأنّها منتوج حركيّة التبليغ.

خامسا: خاتمة:

في ختام هذا العمل المتواضع، المتعلّق بموضوع "المنحى الوظيفيّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ"، أسجّل جملة من النّتائج الّتي خلص إليها، والّتي غطّت مساحة البحث في بعديه النّظريّ والتّطبيقيّ، أجملها موجزة مرتّبة في الآتي:

-التّراث اللّغويّ العربيّ مرحلة مهمّة من مراحل تطوّر الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال إقصاؤها أو تهميشها، ومن ثمّ كان تجديده ضرورة واقعيّة. ويكون بذلك الدّرس اللّغويّ المعاصر امتدادا للدّرس اللّغوي التّراثيّ.

-التّأسيس لعلم (التّراث والتّجديد) شريطة الإيمان والوعي باستقلاليّة التّراث. فالتّراث ورغم إمكانية مقاربته وتجديده ليتماشى والدّرس اللّغويّ المعاصر إلاّ أنّه يبقى منظومة لغويّة مستقلّة ومتكاملة.

-النّظريّة الوظيفيّة المعاصرة تتأسّس على جملة من المبادئ، يبقى أهمّها وأكثرها إجرائيّة، مبدأ التّعالق بين الوظيفة والبنية، وتبعيّة البنية للوظيفة، وبذلك فإنّ الاتّجاهات اللّغويّة الّتي تراعي هذا المبدأ تحمل صبغة الاتّجاه الوظيفيّ. وإنّ هذا المبدأ يلمح له حضور في الفكر اللّغوي العربيّ.

-أنّ اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنّها نظام من القواعد المجردة فحسب، بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، فاعتبروها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

-أنّ الدراسة اللغوية التراثية كانت وظيفة، بمعنى أنّ أئمة النظرية اللّغوية العربية كانوا يعتقدون، في عمومهم، أنّ المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة اللغة هو المنهج الذي يراعي الربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة، وبين ملابسات الخطاب و أغراضه من جهة أخرى.

-تنبّه رائد النّحو الوظيفيّ في الوطن العربيّ، اللّسانيّ أحمد المتوكّل، إلى أنّ النّحو الّذي ينادي به الجرجانيّ وأتباعه، نحو وظيفيّ بامتياز، باعتبار استجابته للمبدأ الأكثر واقعيّة وإجرائيّة في النّظريّة الوظيفيّة المعاصرة، والمذكور سلفا. فالجرجانيّ تصدى في أكثر من موضع لأولئك الّذين أولوا العناية والاهتمام باللّفظ، بل إنّه يذهب إلى أكثر من ذلك بحيث يدعو إلى التّعالق بين اللّفظ والمعنى وأن لا غنى عن أحدهما، وهي فكرة أساسيّة يقوم عليها الكتاب وتتأسّس عليها كلّ مباحثه.

-التنبّه إلى ضرورة البحث في خصوصيات البنية أثناء تحليل الظّواهر اللّغويّة، لبيان أسباب ورود مقال دون غيره، وعدم الاكتفاء بالقول (لكلّ مقام مقال) وكفى، بل لابدّ من بيان الأسباب والدوافع وراء ذلك. وهو الأمر الّذي نبّه إليه الجرجانيّ، وعاب على الّذين يكتفون بالقول إنّ هذا التّقديم والتّأخير للعناية والاهتمام، أو هذا الحذف أبلغ من الذّكر...بل لابدّ من البحث عن خصوصيات كلّ بنية، مع بيان أنّ كلّ بنية من البنى اللّغوية تجري إلى الهدف وراء اللّغة، والّذي يتمثّل في الوظيفة التّواصليّة (الإبلاغيّة) إحدى بنود النّظريّة الوظيفيّة التراثيّة والمعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- حافظ اسماعيل علويّ، التّداوليّة علم استعمال اللّغة (خطاطة: أحمد المتوكّل، المنحى اللّسانيّ الوظيفيّ في الثّقافة العربيّة)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2001.
2- الزّمخشريّ (جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ)، أساس البلاغة، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
3- عبد الفتّاح الحمّوز، نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ في مقاربة أحمد المتوكّل، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2012.
4- ابن فارس (أبو الحسن بن فارس بن زكريا)، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، القاهرة، ط2، 1979.
5- فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة، تق: تمّام حسّان، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977،.
6- المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985،.
7- المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005،.
8- المتوكّل، اللّسانيّات الوظيفيّة (مدخل نظريّ)، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1988.
9- المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ -الأصول والامتداد- منشورات عكاظ، الرباط، دط.
10- مجمّع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدوليّة، ط4، 2004.
11- محمّد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، دط، 2002.
12- محمّد محمّد أبو موسى، مدخل إلى كتابيْ عبد القاهر الجرجانيّ،.
13- ابن منظور (جمال الدّين محمّد بن مكرم)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمّد أحمد حسب الله، وهاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت،.
14- نجاح أحمد عبد الكريم الظهار، الشواهد الشعريّة في كتاب دلائل الإعجاز للشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ-توثيق وتحليل ونقد-
15- يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربيّ، أطروحة دكتوراه دولة في اللّسانيّات الوظيفيّة الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
16- oxford wordpower, second edition, oxford, 2006, p321
17- Le Robert, Dictionnaire de francais, Maury-Eurlivres, France, 2007, p181

الهوامش:

[1]- ينظر: ابن فارس (أبو الحسن بن فارس بن زكريا)، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، القاهرة، ط2، 1979، ج6، ص122./ابن منظور (جمال الدّين محمّد بن مكرم)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمّد أحمد حسب الله، وهاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ص4869./مجمّع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدوليّة، ط4، 2004، ص1042.

[2]- الزّمخشريّ (جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ)، أساس البلاغة، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج2، ص343.

[3]- **oxford wordpower, second edition, oxford, 2006, p321**

[4]- **Le Robert, Dictionnaire de francais, Maury-Eurlivres, France, 2007, p181**

[5]- ينظر: المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص21.

[6]- نظر: فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة، تق: تمّام حسّان، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977، ص203.

[7]- نظر: المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات، ص22.

[8]- ينظر: المرجع نفسه، ص23.

[9]- ينظر: محمّد أمحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، دط، 2002، ص267.

[10]- يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربيّ، أطروحة دكتوراه دولة في اللّسانيّات الوظيفيّة الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص17.

[11]- ينظر: المتوكّل، اللّسانيّات الوظيفيّة (مدخل نظريّ)، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1988، ص14.

[12]- ينظر: المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ –الأصول والامتداد– ص19.

[13]- ينظر: المتوكّل، اللّسانيّات االوظيفيّة (مدخل نظريّ)، ص53/المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات، ص48.

[14]- ينظر: المتوكّل، اللّسانيّات الوظيفيّة (مدخل نظريّ)، ص74.

[15]- ينظر: المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللغويّ العربيّ –الأصول والامتداد– ص26.

[16]- ينظر: المتوكّل، اللّسانيّات الوظيفيّة (مدخل نظريّ)، ص78.

[17]- حافظ اسماعيل علويّ، التّداوليّة علم استعمال اللّغة (خطاطة: أحمد المتوكّل، المنحى اللّسانيّ الوظيفيّ في الثّقافة العربيّة)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2001، ص33.

[18]- ينظر: المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص10.

[19]- ينظر: المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ –الأصول والامتداد– ص64.

[20]- ينظر: المرجع نفسه، ص.66.

[21]- ينظر: المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات، ص52.

[22]- الجرجانيّ، الدّلائل، ص106

[23]- ينظر: الجرجانيّ، الدّلائل، ص106.
[24]- ينظر: الجرجانيّ، الدلائل، ص107/ محمّد محمّد أبو موسى، مدخل إلى كتابيْ عبد القاهر الجرجانيّ، ص17.
[25]- الجرجانيّ، الدّلائل، ص111.
[26]-ينظر: المصدر نفسه، ص111.
[27]- ينظر: الجرجانيّ، الدّلائل، ص 124.
[28]- المصدر نفسه، ص128.
[29]- ينظر: المصدر نفسه، ص128.
[30]- المصدر نفسه، ص131.
[31]- ينظر: المصدر نفسه، ص134.
[32]- ينظر: الجرجانيّ، الدلائل، ص135.
[33]- المصدر نفسه، ص138.
[34]- المصدر نفسه، ص142.
[35]- ينظر: عبد الفتّاح الحمّوز، نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ في مقاربة أحمد المتوكّل، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص201.
[36]- الجرجانيّ، الدّلائل، ص108.
[37]- ينظر: عبد الفتّاح الحمّوز، نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ في مقاربة أحمد المتوكّل، ص210.
[38]- ينظر: الجرجانيّ، الدّلائل، ص131.
[39]- المصدر نفسه، ص146.
[40]- المصدر نفسه، ص147.
[41]- البيتان لعمرو بن معد يكرب، وردا في الدّلائل للجرجانيّ، ص 148.
[42]- ينظر: نجاح أحمد عبد الكريم الظهار، الشواهد الشعريّة في كتاب دلائل الإعجاز للشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ-توثيق وتحليل ونقد- ص 389.
[43]- ينظر: الجرجانيّ، الدّلائل، ص152.
[44]- ينظر: المصدر نفسه، ص153.
[45]- الجرجانيّ، الدّلائل، ص154.
[46]- ينظر: المصدر نفسه، ص154.
[47]- البيت للبحتريّ، ورد في الدّلائل للجرجانيّ، ص156.
[48]- ينظر: الجرجانيّ، الدّلائل، ص155.
[49]- البيت للبحتريّ، ورد في الدّلائل للجرجانيّ، ص163.
[50]- ينظر: الجرجانيّ، الدّلائل، ص163.
[51]- ينظر: المصدر نفسه، ص164.